إعادة نشر البحوث العلمية بين محنة تقييم المجلات المصرية والمحلية، وأخلاقيات النشر العلمى

إعداد

أ.د/ جمال على الدهشان

أستاذ أصول التربية والعميد الأسبق لكلية التربية جامعة المنوفية

عضو اللجنة العلمية للترقيات فى الدورات (١١،١٢،١٣)

اعادة نشر البحوث العلمية بين محنة تقييم المجلات المصرية والمحلية، واخلاقيات النشر العلمى

أ.د/ جمال على الدهشان *

مقدمة:

يعد قرار الترقية يعد من أهم القرارات التي يتأثر بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، كما تعد أحد أهم الدوافع لإجراء أعضاء هيئة التدريس للبحوث ونشرها، بل وأحد الحقوق التى ينبغى ان يتمتع بها كل من يشغل وظيفة عضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ممثلة في الكليات الجامعية والمراكز البحثية.

انطلاقا من أهمية الترقية وضرورتها وضرورة وجود نظم وآليات واضحة ومحددة لها وما يمكن ان تسهم به من دور متميز فى تنمية وتطوير التعليم الجامعى فى كافة مراحله، تحقق العدالة والموضوعية والشفافية فى عملية التقييم، فقد نص قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢م فى مادته رقم (٧٣) بأن تتولى لجان علمية فحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الأساتذة المساعدين والأساتذة أو للحصول على ألقابها العلمية، ويصدر بتشكيل هذه اللجان لمدة ثلاث سنوات، قرار من وزير التعليم العالى بعد أخذ رأى مجالس الجامعات وموافقة المجلس الأعلى للجامعات.

محنة تقييم المجلات المصرية والمحلية:

فى ضوء ما جاء بالمادة ٥٣ من اللائحة التنفيذية من قانون تنظيم الجامعات التى نصت على ان «يصدر وزير التعليم العالي بناء على اقتراح المجلس الأعلى الجامعات قرارًا بالإجراءات المنظمة لسير العمل في اللجان العلمية الدائمة»، اصدر

* **أ.د/ جمال على الدهشان:** أستاذ أصول التربية والعميد الأسبق لكلية التربية– جامعة المنوفية
عضو اللجنة العلمية للترقيات فى الدورات (١١،١٢،١٣)

وزير التعليم العالى القرار الوزارى رقم 520 بتاريخ ٢٠١٣/٢/٢٨ بناء على موافقة المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١، بشان قواعد التشكيل ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمي للمتقدمين لوظائف الأساتذة والأساتذة المساعدين لتحقيق أهداف تلك اللجان التى سبق ذكرها.

كما تقوم بوضع قواعد تكفل معالجة موضوعية للمشكلات التى تنشأ عن تقويم البحوث وذلك من خلال تحقيق التوازن بين مكانة المجلة/الدورية وقيمة المحتوى العلمى للبحث كما نصت عليها القرارات الوزارية المتعلقة بذلك، وقدر مساهمة المتقدم، وكذلك المشكلات التى تنشأ عن تباين تقدير المحكمين للبحوث، من خلال وضع نماذج عامة لتقييم كل جانبى الإنتاج العلمى ونشاط التدريسى والخدمى داخل جامعته وكليته وقسمه، بحث يمثل الإنتاج ٧٠ نقطة من مجمل التقييم، تحسب على أساس تقدير اللجنة بناء على متوسط درجات المحكمين ونقاط تقييم المجلة ونسبة مشاركة المتقدم وفق نماذج معينة، بحث يتضمن التقييم النهائى مجمل، نقاط البحوث (والتى تتضمن متوسط تقييم المحكين، ومساهمة المتقدم ونقاط المجلة او المؤتمر) + نتيجة المناقشة للباحث + درجة تقييم القسم لاداء عضو هيئة التدريس.

وقد تضمنت تلك القواعد فى الدورات (١٠، ١١، ١٢) ضرورة ان تقوم كل لجنة علمية بتقييم المجلات والدوريات العلمية، العالمية والإقليمية والمحلية في مجال عملها، بنظام النقاط آلّيٍ حسب مستواها، وذلك في إطار مجموعة من المعايير والضوابط والمعايير الاسترشادية ضمهل القرار الوزاى الخاص بتنظيم عمل تلك اللجان، على أن تقوم اللجنة بأعلان نتيجة ***على*** شبكة المعلومات على صفحة اللجان العلمية، علي أن يتم مراجعتها سنوياً. وللأقسام العلمية بالجامعات المصرية أن تُرسِل إلي اللجنة العلمية المختصة ما تراه من مجلات أو دوريات علمية، لتقييمها وضمها للقائمة.

وغالبا ما تعتمد لجان الترقية فى القطاعات المختلفة بالمجلس الأعلى للجامعات على مجموعة من الدوريات العلمية التى تفتقد إلى التوحيد فى تقييمها، حيث لا يوجد معايير موحدة يتم من خلالها تقييم تلك الدوريات ومنحها الدرجات المناسبة التى تعكس مستواها العلمى وترتيبها بين الدوريات التى تشترك معها فى نفس القطاع، وهذا القصور يعانى منه أعضاء اللجان العلمية الذين يرغبون فى تحقيق أقصى مستوى من النزاهة المطلوبة لتحكيم الأبحاث المقدمة، كما يعانى منه

المتقدمين للترقية أنفسهم الذين يرغبون فى التعرف على مستويات الدوريات التى يمكن النشر بها مما يمكنهم من إتخاذ القرار بشأن الدورية المناسبة التى يمكن النشر بها، وفي غياب تلك المعايير لا تجد مؤسسات النشر من جامعات ومعاهد وجمعيات علمية ما يساعدها على تطوير نشر دورياتها العلمية وتحسين جودته بما يرقى إلى المستويات العالمية وبما يلبى متطلبات عصر العلم الحالى.

إلا أنه نظر للاختلاف داخل اللجان حول تطبيق معايير ودرجات تقييم المجلات والدوريات العلمية التى قام المتقدم بالنشر فيها، وكذلك المؤتمرات وعمومية تلك المعايير وصعوبة توافر بعضها خاصة فى العلوم الاجتماعية والإنسانية (معامل التاثير)، وتدخل بعض الأمور غير العلمية وغير الموضوعية فى ذلك المجال، خاصة فى ظل وجود مجلات غير علمية، ويدولى ادارتها أو من بين محرريها بعض أعضاء اللجان، هذا إضافة إلى ظهور العديد من المجلات يصدرها ناس لا علاقة لهم بالعلم والبحث العلمي ويستغلون أسماء علمية حقيقية، أووهمية كمحررين (وعلى حد معرفتي ظهر اسمي كمحرر في مجلتين من هذا النوع)، وربما يتشرف عليها بعض أعضاء اللجان العلمية او المحكمين، وتستخدم هذه المجلات نفس الأسلوب الذي تتبعه المجلات الرصينة والمفتوحة، بأسلوب المراجعة وان لم تكن هذه المراجعة حقيقية، ولذا تقبل معظم، أن لم نقل كل البحوث التي تقدم إليها للنشر حتى ولو كانت تافهة ومضحكة، وتستخدم طرق وأساليب غير أخلاقية للادعاء بأن لها مكانة ومعامل تاثير وهو فى الأساسى وهمى ومزيف.

ولم يكن للمجلس الأعلى للجامعات ان يقف مكتوف الأيدى إزاء تلك الممارسات عير العلمية بل وغير الاخلاقية، فأعلن عن مسابقة لتقييم المجلات جاء فيها أنه في إطار تطوير البحث العلمي ورفع شأنه في مصر فإنه يلزم أن يتم إعتماد المجلات والدوريات العلمية المتميزة التي تظهر في مصر لتكون بمثابة نموذج يحتذى به كخطوة أولى، ولكي يتم نشرها بصورة دولية تساعد على رفع تصنيف مصر وجامعاتها في المحافل الدولية، لذا يعلن المجلس الأعلى للجامعات عن فتح باب التقدم للمجلات العلمية التي سيتم إدراجها على قائمة اللجان العلمية بالمجلس الأعلى للجامعات، وذلك حتى ٣٠ نوفمبر ٢٠١٩، حيث سوف يتم تقييم هذه المجلات بالتعاون مع أكاديمية البحث العلمي وبنك المعرفة المصري، على أن يتم تقديم المستندات التالية:

- طلب رسمي من جهة إصدار المجلة موجه إلى السيد الأستاذ الدكتور أمين المجلس الأعلى للجامعات لتقييم المجلة العلمية.

- نسخة ورقية من أخر ثلاث أعداد للمجلة، وذلك في حالة عدم وجود نسخة إلكترونية للمجلة.
- الموقع الإلكتروني للمجلة (إن وجد).
- تقديم مستند يفيد شكل التحكيم مُوقع من رئيس تحرير المجلة.
- بيان ما إذا كانت المجلة متاحة على إحدى مواقع الكشافات Indexes مثل (إتحاد المكتبات الجامعية المصرية – بنك المعرفة – IEEE)، مع ذكر أخر عدد من المجلة تم رفعه على هذه الكشافات Indexes.

وقد قام المجلس الأعلى للجامعات بإصدار اول تقييم للمجلات المحلية المصرية على موقعه في شهر مارس ٢٠٢٠ هذا التصنيف يعتمد على معايير المجلات المحلية مع بداية العمل بالقواعد الجديدة الخاصة بالدورة الثالثة عشرة، واكد المجلس أن كل درجة للمجلة تم احتسابها على معيار من المعايير التى اضحتها واكدتها المادة ١٩ من قواعد ونظم عمل اللجان العلمية فى دورتها الثالثة عشر – لافتا إلى أنه تم مراعاة إضافة أوخصم درجة من قيمة المجلة– بناء على المعايير الى يوضحها الجدول التالي:

معايير تقييم المجلات/الدوريات المحلية

المعيار	النقاط
دورية تصدر عن جهة علمية معترف بها	1.0
الدورية منتظمة الاصدار	1.0
الدورية مكشفة في قاعدة بيانات (بنك المعرفة المصري واتحاد المكتبات الجامعية، ...)	1.0
الدورية محكمة تحكيم معمي	1.0
الدورية متخصصة (لو كانت في تخصص عام فيجب أن تخصص أجزاء لكل تخصص دقيق)	1.0
الدورية لها نظام الكتروني للإدارة التحكيم والنشر	1.0
الدورية لها موقع الكتروني ينشر عليه الأبحاث كاملة سواء باشتراك أو مجاني	0.5
الدورية يشترك في تحريرها علماء خارجيون من مؤسسات علمية متميزة (من خارج جهة الإصدار)	0.5
الحد الأقصى لمجموع النقاط	**7.0**

وأكد المجلس أن هذا التقييم (تقييم مارس ٢٠٢٠) سيطبق على كل الابحاث المنشورة قبل ١ يوليو ٢٠٢٠، لكن بالنسبة للأبحاث المنشورة بعد ذلك التاريخ فسيتم تطبيق درجة التصنيف السنوي عليها الذي يصدر في يونيو من كل عام، وبالتالي سيكون تقييم المجلات المحلية وفق درجة المجلة في سنة النشر وفق التصنيف السنوي للمجلس الأعلى، كما تم التنبيه في ذلك الخطاب بأنه سيتم خصم درجة أو

نصف درجة من هذا التصنيف إذا كانت المجلة غير متخصصة في التخصص العام للجنة.

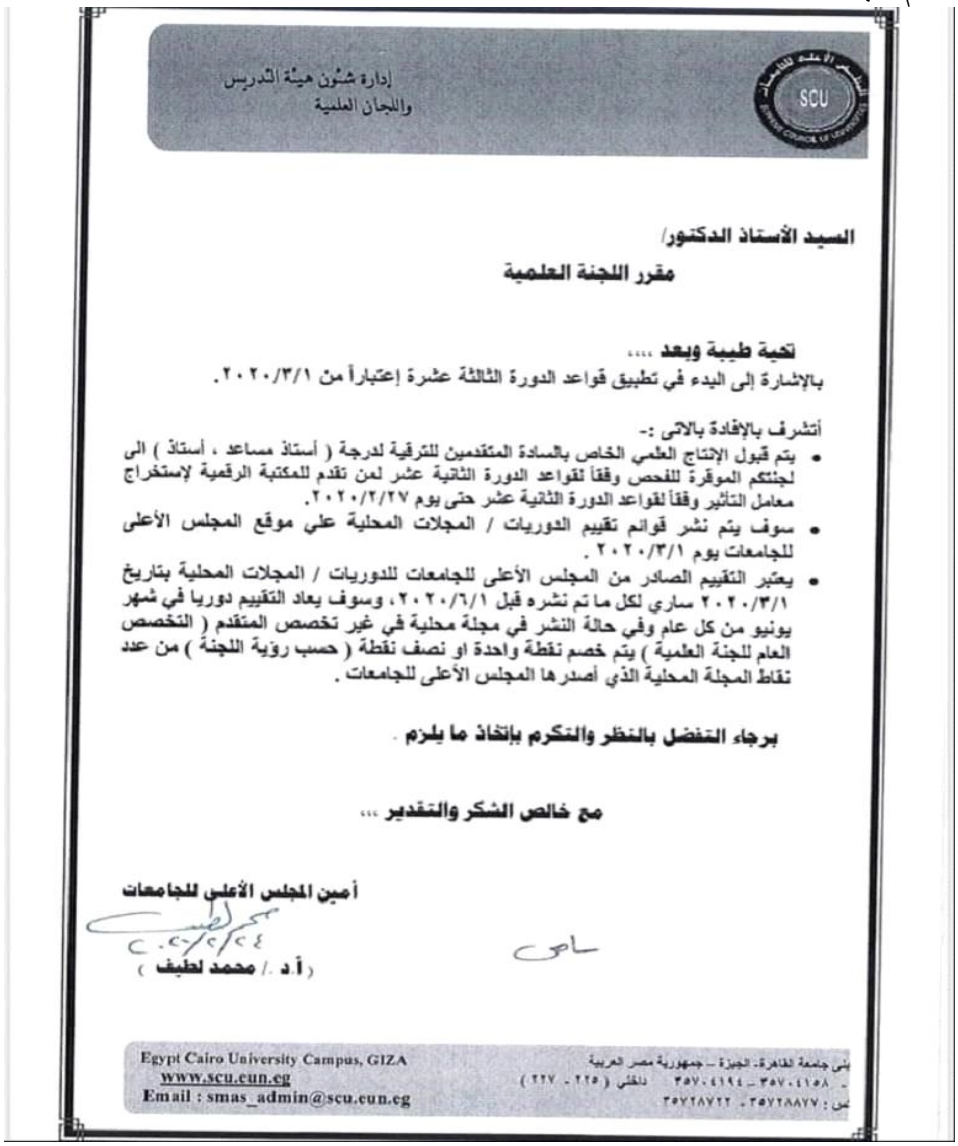

إدارة شئون هيئة التدريس
واللجان العلمية

السيد الأستاذ الدكتور/

مقرر اللجنة العلمية

تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى البدء في تطبيق قواعد الدورة الثالثة عشرة إعتباراً من ٢٠٢٠/٣/١.

أتشرف بالإفادة بالاتى :-

- يتم قبول الإنتاج العلمي الخاص بالسادة المتقدمين للترقية لدرجة (أستاذ مساعد ، أستاذ) الى لجنتكم الموقرة للفحص وفقاً لقواعد الدورة الثانية عشر لمن تقدم للمكتبة الرقمية لإستخراج معامل التأثير وفقاً لقواعد الدورة الثانية عشر حتى يوم ٢٠٢٠/٢/٢٧.
- سوف يتم نشر قوائم تقييم الدوريات / المجلات المحلية على موقع المجلس الأعلى للجامعات يوم ٢٠٢٠/٣/١ .
- يعتبر التقييم الصادر من المجلس الأعلى للجامعات للدوريات / المجلات المحلية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/١ ساري لكل ما تم نشره قبل ٢٠٢٠/٦/١، وسوف يعاد التقييم دوريا في شهر يونيو من كل عام وفي حالة النشر في مجلة محلية في غير تخصص المتقدم (التخصص العام للجنة العلمية) يتم خصم نقطة واحدة او نصف نقطة (حسب رؤية اللجنة) من عدد نقاط المجلة المحلية الذي أصدر ها المجلس الأعلى للجامعات .

برجاء التفضل بالنظر والتكرم بإتخاذ ما يلزم .

مع خالص الشكر والتقدير ،،،

أمين المجلس الأعلى للجامعات

(أ.د / محمد لطيف)

Egypt Cairo University Campus, GIZA
www.scu.eun.eg
Email : smas_admin@scu.eun.eg

ش جامعة القاهرة- الجيزة – جمهورية مصر العربية
٣٥٧٠٤١٥٨ - ٣٥٧٠٤١٩٤ داخلي (٢٢٥ - ٢٢٧)
فاكس : ٣٥٧٢٨٨٧٧ - ٣٥٧٢٨٧٢٢

وفى يونيه ٢٠٢٠ أصدر المجلس تقريره الثانى والذى تضمن تعديل درجات بعض المجلات التى عدلت من نفسها فى ضوء المعايير الثمانية السابقة إلا أنه أكد ان تطبيق تقييم يونيو ٢٠٢٠ للمجلات سيكون على كل الأبحاث التى ستنشر فيها بدء من ١ يوليو ٢٠٢٠ وحتى صدور تقييم جديد في يونيو ٢٠٢١.

والواقع أنه على الرغم من أن صدور تلك التقارير وإعلانها، يجعل المتقدم للترقية يعرف درجة المجلة دون انتظار لرأي اللجنة، من خلال البحث داخل موقع المجلس الأعلى للجامعات على درجة المجلات المحلية المصرية بواسطة اسم المجلة أو ال ISSN أو عن طريق التخصص والقطاع في الموقع التالي (http://egjournal.scu.eg/Home.php)، اضافة الى التقليل قدر الإمكان من تفاوت اللجان وربما الأعضاء داخل اللجان في تصنيف المجلات المحلية تجنب العامل الشخصي فى الى حد بعيد

رغم كل ما سبق إلا أن صدور تلك التقارير خاصة احدث صدمة للكثيرين – خاصة ممن قاموا بنشر ابحاثهم فى مجلات كانت لها نقاط عالية، جعلتهم ينشرون فيها، تلك الدرجات وافق عليها المجلس نفسه – وأثارت تساؤلات عدة حول ما جاء بها، خاصة أن المجلس أكد أن هذا التقييم سيتم باثر رجعى على البحوث التى نشرت قبل ظهور هذا التقرير من ابرز تلك التساؤلات:

- إن التقييم لم يتضمن إلا عدد محدود من المجلات لم يتجاوز ٥٤ مجلة من عدد بالمئات من المجلات، فلازالت هناك مجلات محلية مصرية لم يتم ضمها بعد لتصنيف المجلس الأعلى للجامعات، التى نشر فيه الباحثين من قبل خاصة تلك المجلات التابعة لبعض الهيئات والجمعيات التى ادعت إنها مصنفة استنادا إلى أن لها تتوافر فيها بعض الشروط الشكلية وكان ينبغى من وجهة نظرهم ان يتم التقييم بعد صدور المعايير واعلانها للجميع، وهو ما سبب ارتباك فى عمل اللجان العلمية لعدم وجود هذه المجلات فى القائمة وهو ما استدعى قيام اللجان بالاستفسار عن ذلك، حيث اكد المجلس ان درجات تلك المجلات سوف ترسل مع نتيجة فحص الانتحال ومعامل التاثير لكل بحث من البحوث وهو ما سيكون مفاجاة للمتقدم. كما اكد المجلس انه يمكن للجان ان تقوم بتقييمها وتصنيفها، فى ضوء المعايير السابق ذكر، وهو يعد من يصعب اللجان القيام بها لصعوبة الوصول إلى البيانات المتعلقة بمدى توافر تلك المعايير فى تلك المجلات

المجلات، وتعد المكتبة الرقمية بالمجلس الأعلى للجامعات هى الاقدر على القيام بذلك.

- إن التقييم سيتم باثر رجعى وهو ما دعى البعض أن يتساءل عن ذنب الباحث الذى نشر فى مجلة علمية تصدر عن أعرق المؤسسات العلمية كلية أو جمعية علمية متخصصة منذ سنوات كانت وقتها حاصلة على أعلى التقديرات وتحاسب اليوم على معايير الآن والذنب والعقاب يجب أن يكون على الجهات التى اصدرت تلك المجلات ولم تلتزم بالمعايير المجلات حتى بعد نشرها وطلب التقدم إلى المجلس لتقييمها اى منذ نوفمبر ٢٠١٩.
- اعتماد التقييم على معايير محدودة وفى معظمها شكلية دون التطرق إلى جوهر البحوث المنشورة فى كل مجلة او مضموتن التحكيم ومحتواه ومدى التزام صاحب البحث بالتعديلات والملاظات التى ابدها المحكمين.
- وجود تفاوت كبير بين تقييم المجلات بعد صدور تقيميي مارس ٢٠٢٠ ويونيه ٢٠٢٠ والتقييمات السابقة للمجلات وقت النشر فيها، إضافة إلى انخفض التقييمات بصورة واضحة واصحة إلى ٢ درجة خاصة فى تقييم يونيه، وعدم حصول إلا مجلتتي فقط على الدرجة ٧ من بين ٥٤ مجلة ظهرت فى التقييم، الامر الذى يجعل من الصعب ترقية أحد فى ظل تلك التقييمات وهذا الامر جعل الباحثين يحجمون عن التقدم للجان حتى تتضح الصورة، خاصة من نشروا بحوثهم فى المجلات غير الموجودة فى قائمة التقييم أو حصلت على تقديرا منخفضة، كما هذا دفع البعض الى اعادة التفكير فى إعادة نشر البحوث مرةة أخرى فى المجلات التى حصل على تقييم عالى ويخال بذلك أخلاقات النشر العلمى وما سيكتبه من تعهد على نفسه أنه لم يسبق ان تم نشره من قبل، أو تجعل صاحب البحث يلجا الى اعادة نشره بعد إجراء بعض التعديلات الشكلية عليه، ويضع نفسه ايضا فى نفس المعضلة.
- التقييم بهذ الشكل تسبب فى خلل كبير تمثل فى التكدس والتأخير فى نشر الأبحاث خاصة للمجلات التى حصلت على تقديرات عالية حيث اصبح لديها ابحاث تكفى لسنوات قادمة فى حين توقف النشر فى مجلات أخرى، وهو ما اضطر بعض المجلات إلى الاستعانة ببحوث الطلبة المستلة من رسائل الماجستير والدكتوراة بشكل كامل وهو ما سيؤثر على جودة النشر فى تلك المجلات.

- إن التقييم باثر رجعى يمكن أن تترتب عليه مشكلات قاونية عديدة، فالقوانين لاتطبق بأثر رجعى، إضافة إلى المجلة سوف تحصل على تقييمن مختلفين فى بحثين منشورين فى نفس المجلة والفارق سيكون فقط فى وقت تقدم الباحثان ببحثهما دون أيه علاقة بجودة المجلة نفسها.

أخلاقيات النشر العلمى:

تشكل أخلاقيات النشر عنصرًا محوريًا في نظام الاتصال العلمي، ولذلك جذب هذا الموضوع اهتمام المؤسسات البحثية ودور النشر العلمية، وأصبح لكل وعاء من أوعية النشر جزء خاص بأخلاقيات النشر بذلك الوعاء.

والواقع ان الحديث عن أخلاقيات النشر العلمى يعد فرعًا من الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي بصفة عامة، إذ لا يبدو النشاط العلمي مستقيمًا في حالة حدوث اختراق لما هو متعارفٌ عليه من أخلاقيات راسخة، ومن ثَمَّ تدعو الحاجة بشكل مستمر إلى إرساء المبادئ الأخلاقية والتعريف بها بين أوساط الباحثين، فضلاً عن إقرار عقوبات المخالفة في حالة وقوعها من جانب من تسول له نفسه الإقدام على انتهاك أخلاقيات البحث والنشر بصورة أو بأخرى.

للنشر العلمي ضوابط وأخلاقيات يجب على كل باحث اتباعها والتقيد بها من أجل الحفاظ على مقوماته والمساهمة في جودته، لابد لكل باحث من دراستها والتعرف عليها حتى يمكن الالتزام به.

واخلاقيات النشر العلمى: Publication Ethics يقصد بها "مجموعة المبادئ والقواعد التي تصف السلوك السوي لكل من المؤلفين والمحررين والمحكمين والناشرين والمؤسسات البحثية، وعدم الإلتزام بها يشير إلى نوع من إنواع سوء السلوك العلمى Research Misconduct الذى يعرف وفقًا لموقع السياسة الاتحادية الأمريكية ،Federal Policy on Research Misconduct على انه خلل يحدث في مخرجات الأبحاث العلمية، سواءٌ تمثل ذلك الخللُ في تلفيق البيانات Fabrication وتزويرها Falsification اوالانتحال Plagiarism فى الأفكار العلمية وإخراجها، أو تحكيم الأبحاث العلمية Reviewing أو حتى في كتابة تقارير نتائج هذه الأبحاث Reporting.

وغالبا ما يقف وراء الدعوة الى يقف وراء الاهتمام بأخلاقيات النشر العلمى مبررات وأسباب عديدة من بينها ما يلى:

- كثرة الممارسات غير السوية التي يقدم عليها بعض المؤلفين في مختلف التخصصات، والتي أصبحت تتنامى بطريقة ملحوظة؛ كسرقة الأفكار العلمية وانتحالها وتلفيق البيانات وتزويرها، وانتهاك حقوق التأليف والنشر، وغير ذلك من سلوكيات بات عوارها ظاهرًا بجلاء في البيئة الأكاديمية.
- نشر العديد من الدراسات والأبحاث وتنظيم عددٍ من الفعاليات على المستوى المحلي والإقليمي من أجل مناقشة بعض تلك الممارسات المنافية لأخلاقيات النشر والوقوف عليها، سيما ظاهرة الانتحال العلمي، ما يشير إلى تفاقم هذه الظاهرة في الوسط العلمي.
- إقدام بعض المؤسسات الأكاديمية والبحثية على إلزام المؤلف المتقدم للترقية العلمية أو المتقدم بنشر مقالته بإحدى الدوريات المتخصصة، أن يحضر ما يفيد أصالة مقالته العلمية، استنادًا إلى نتائج أحد البرمجيات المعنية بالكشف عن الانتحال المحتمل في المقالة المقدمة للنشر، ولعل أشهرها استخدامًا في الوسط الأكاديمي برنامج.iThenticate
- افتقار بعض الدوريات العلمية إلى التعليمات الإرشادية التي يجب أن يسترشد بها المؤلف بحيث لا يقع في الممارسات المخالفة لأخلاقيات النشر، بل غالبًا ما ينصرف إهتمام التعلميات المذكورة ببعض الدوريات إلى التركيز على النواحي الشكلية المجردة وكيفية تنسيق المادة العلمية للمقالة، دون التطرق بجدية إلى الجوانب المتعلقة بأخلاقيات النشر.
- ظهور أنماط وأشكال جديدة من النشر العلمى إساءت للنشر والفقدت الكثير فى نتائجها نظرا لعدم التزامها بالحد الأدنى ممن أخلاقيات النشر العلمى النشر الوهمى والمجلات المفترسة.
- انتشار العديد من الظواهر السلبية فى النشر العلمى مثل السرقات العلمية وانتشار وتفشى الانتحال العلمى فى البحوث المنشورة، تدنى مستوى الالتزام بأخلاقيات التحكيم العلمى وغيرها من مظاهر الانحراف فى النشر العلمى، ودخول من ليست لهم علاقة بالبحث العلمى فى ساحة النشر انشاء مجلات علمية لا تراعى الحد الادنى من اخلاقيات البحث العلمى بشكل عام والنشر العلمى بشكل خاص.
- لجوء بعض الباحثين إلى النشر في مجلات مغمورة، تتقاضى مبالغ مالية متفاوتة نظير نشر الأبحاث، مما يشكك في مصداقية تلك المجلات ويجعلها

أقرب إلى أن تكون مجلات وهمية، لا تقوم بعملية تحكيم حقيقية للأبحاث، بل تنشر ما هب ودب، طالما تقاضت رسوم النشر.

- الانفجار الشديد فى عدد المجلات العلمية في كل التخصصات، مستغلةً إمكانات الإنترنت الهائلة من دون الحاجة الى طبع إصدارات ورقية لكل عدد منشور online only journals.، وعند التدقيق في كثير من الدوريات المنتشرة، تكاد جميعها تكون مجلات وهمية، التي تسمح بالوصول المجاني للأبحاث التي تنشرها open access journals، كما نجدها تصدر من جهات مشبوهة تستغل حاجة الباحثين، وتفرض عليهم رسوماً عالية، لكي تظهر تلك الأبحاث بسرعة من دون مرورها بعملية تحكيم حقيقية.

والواقع أنه على الرغم من تنوع مجالات البحث العلمي في طبيعتها والمواضيع التى يتناولها، وعلى نفس المنوال، الامر الذى ادى الى الاختلاف فى أساليبه القيام به واساليب نشره، الا انه توجد مجموعة من المبادىء العامة التى ينبغى الالتزام بها، وإتباعها والتقيد بها في كل فروع العلوم والتي تتعلق بمجملها بالأمور المعيارية للبحث والقواعد السلوكية الواجب التقيد بها عند القيام به.

والواقع ان هناك عدة مخالفات لقواعد النشر العلمي قد يقع فيها الباحث قبل ارسال البحث إلى مجلة رصينة قد تؤدي إلى سحب بحثه من المجلة بعد نشره (وتكتفي المجلة بذلك اذا كان الخطأ بشري مقبول) وقد يوضع اسم الباحث في القائمة السوداء (اذا كان السحب بسبب سوء السلوك الأكاديمي المتعمد) وفي بعض الحالات قد يصل الأمر الى رفع دعوى قضائية ضده وقد تسحب منه الترقية أو يطرد من الجامعة التي يدرس أو يعمل بها).

ولعل من بين شروط تقديم ورقة للنشر هو اقرار المؤلفين صراحة بأن عملهم أصلي ولم ينشر في أي منشور آخر، ان ارسال نفس البحث لأكثر من مجلة في نفس الوقت أو إعادة نشر ورقة منشورة، يعد من المخالف الجسيمة فى النشر العلمى، ففي بعض الحالات يرسل الباحث بحثه الى مجلة معينة وعندما تتأخر المجلة في الرد عليه يقوم بإرسال بحثه الى مجلة أخرى وهذا السلوك مخالف لقواعد النشر في جميع المجلات (لأن كل المجلات تشترط أن البحث لم ينشر ولم يقدم للنشر إلى أي مجلة أخرى ولن يقدم إلى أي مجلة أخرى في حالة قبوله للنشر) والصواب هو أن تنتظر رد المجلة الأولى أو تأخذ منهم الاذن في سحب بحثك منهم فإن وافقوا تقوم بإرساله الى مجلة أخرى.

فهذه المقالة سحبت بعد أن تم نشرها وذلك بسبب اكتشاف المجلة أن البحث منشور في مجلة أخرى.

Available online at www.sciencedirect.com
SCIENCE DIRECT
Thermochimica Acta 442 (2006) 64–66
thermochimica acta
www.elsevier.com/locate/tca

5

Detection of degradation of ABS materials via DSC

Henk Blom *, Rosa Yeh, Robert Wojnarowski, Michael Ling
Baxter Healthcare Corporation, Route 120 and Wilson Road, Round Lake, IL 60060, USA

Available online 8 February 2006

Abstract

ABS is a well-known and widely used rigid engineering polymer. The mechanical properties of [illegible] critical to the proper functioning in a given application, such as a medical device. It is therefore important to retain those properties during processing, sterilization, and use. To that end, thermal analysis and mechanical testing were employed to understand the origin of observed mechanical property losses. Oxidation onset temperature (OOT) testing and differential scanning calorimetry (DSC) analysis indicate significantly lower onset temperature and a higher glass transition temperature, respectively, for parts which demonstrate a reduction in mechanical properties. It is also demonstrated that degradation of the butadiene-phase of the ABS is responsible for the mechanical property reduction and that this degradation only proceeds at an appreciable rate at elevated temperatures in the presence of oxygen.
© 2006 Published by Elsevier B.V.

Keywords: ABS; Degradation; DSC

1. Introduction

ABS (acrylonitrile/polybutadiene/styrene) [illegible] are widely used in many industrial applications. Typically, ABS consists of a styrene/acrylonitrile continuous phase grafted to a dispersed butadiene phase. The latter acts as an impact modifier, and imparts excellent mechanical properties to the material. Preservation of these toughness modifying properties of ABS during melt-processing (e.g. extrusion, injection molding) and product use (e.g. stability towards UV light) center on protecting the polybutadiene phase from degradation. This phase is particularly susceptible to degradation due to the presence of residual double bonds [illegible]

Various papers have appeared addressing detection of degradation, such as color changes [2], impact testing, dynamic mechanical analysis and infrared spectroscopy [3], and derivative thermogravimetry and differential scanning calorimetry [4], to mention several. This study correlates DSC, mechanical testing, and oxidation onset temperature analyses, and will be directed to understanding ABS degradation in a production setting.

2. Experimental

2.1. Injection molding

Commercial ABS and colorant master batch were gravimetrically fed into a hot-runner-equipped 80-t injection mold with a screw diameter of 25 mm and a 7 mm nozzle. Nominal injection molding parameters are summarized in Table 1.

2.2. Oxidation onset temperature

The onset of oxidative thermal degradation of the various resins and parts investigated in this study was determined on a TA Instruments/DuPont 910 Differential Scanning Calorimeter controlled by an Instrument Specialists control module and software. Samples (~5 mg) were placed in an open aluminum pan and heated in the presence of air (100 mL/min) from room temperature to 280 °C at a ramp rate of 20 °C/min. The onset temperatures were determined manually.

2.3. Differential scanning calorimetry

Thermal properties were measured with a TA Instruments® Q1000 Modulated DSC with auto-sampler and refrigerated cooling system. In the case of base resin and colorant master batch samples, test samples were taken as a slice from the center of the pellet. In the case of injection-molded parts, samples were taken

* Corresponding author.
E-mail address: henk_blom@baxter.com (H. Blom).

0040-6031/$ – see front matter © 2006 Published by Elsevier B.V.
doi:10.1016/j.tca.2006.01.015

RETRACTED

أن مجرد تفكير البعض فى إعادة نشر بحوثهم مرة اخرى فى مجلات حصلت على درجات عالية فى تقييم المجلس الأعلى للجامعات، سيعد مخالف صريحة لأخلاقيات البحث العلمى ويمكن أن يعرض صاحبه للمخالفة والعقوبة، وأحيانًا يضطره الى التزوير، إضافة صعوبة الحصول موافقة من النشر الأول وموافقة الناشر الثانى والذى حصلت مجلته على تقييم عال ويمكن أن ينخفض إذا اخل بأحد الشروط والمعايير التى وضعتها القواعد المنظمة، إضافة إلى أن إعادة نشر البحث بعد عدة سنوات يمكن أن يؤثر على دقة وصدق بيانات خاصة تلك التى تعتمد على إحصاءات وبيانات ينبغى أن تكون حديثة فى ظل التطور والتغير السريع الذى يشهده العالم المعاصر.

والأفضل من وجهة نظرى السعى مع المجلس الأعلى للجامعات التخلى عن فكرة التطبيق باثر رجعى واعتبار التقييم على أساس سنة النشر وليس وقت التقدم

للترقية، والبديل الثانى السعى نحو إجراء بحوث اخرى ونشرها فى مجلات نقديرها عال، مع التوصيح بضرورة أن تسعى المجلات إلى تعديل أوضعها لتحقق الشروط التى وضعها المجلس الأعلى للجامعات وهى ليس صعبة.

ومما تجدر الاشارة إليه أن المجلس الأعلى للجامعات قد استجاب لاستغاثات الزمكلاء المتقدمين للترقية وأعلن فى جلسته بتاريخ ٢١ /٢٠٢٠/٧ انه قرر الموافقة على تعديل توصية اللجنة العليا للجان العلمية بشأن تقييم معامل التأثير من المكتبة الرقمية ليصبح الآتى "يطبيق تقييم يونيه ٢٠٢٠ على كل الأبحاث التى تم نشرها قبل أو بعد صدور ذلك التقييم".

الإدارة المركزية لشئون السكرتارية التنفيذية
ولجان قطاعات التعليم الجامعى والعلاقات الثقافية
الإدارة العامة لشئون اللغة للمجلس

السيد الاستاذ الدكتور/
مقرر اللجنة العلمية

تحية طيبة وبعد ...

أتشرف بالافادة أن المجلس الأعلى للجامعات قرر بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢١ الموافقة على تعديل توصية اللجنة العليا للجان العلمية بشأن تقييم معامل التأثير من المكتبة الرقمية ليصبح كالاتى:

- يطبق تقييم يونيو ٢٠٢٠ للمجلات على كل الأبحاث التى تم نشر ها قبل أو بعد صدور التقييم .
- المجلات التى لم تتقدم بطلب إعادة تقييم سيظل تقييم مارس ٢٠٢٠ مطبقاً على كل الأبحاث التى ستنشر وذلك لحين صدور تقييم جديد فى يونيو ٢٠٢١.
- يتم إعادة تقييم المجلات العلمية المحلية المصرية دورياً فى شهر يونيو من كل عام ويكون التقييم الجديد ساريا للسنة التالية للنشر فى هذه المجلات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

أمين المجلس الأعلى للجامعات

(أ.د/ محمد مصطفى لطيف)

تحريراً فى ٢٠٢٠/٧/٢٢

Supreme Council of universities
Cairo university campus
Website : www.scu.eun.eg

E-Mail: scu.sec2012@gmail.com

المجلس الأعلى للجامعات
الحرم الجامعى – الجيزة
التليفون : ٠٢/ ٣٦٤٦٠٧٥٣

الفاكس : ٠٢/ ٣٦٤٦٠٧٥٣

المراجع

جمال على الدهشان: النشر العلمى فى العصر الرقمى الفرص والتحجيات – المكتبة العصرية للنشر والتوزيع – المنصورة ٢٠٢٠.

جمال على الدهشان: تقرير عن الدليل الإرشادى لتقييم الدوريات العلمية المصرية ومعاييره – مقدم الى اللجنة اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتخطيط التربوى الدورة الثانية عشر(٢٠١٦-٢٠١٩) – المجلس الأعلى للجامعات – القاهرة ٢٠١٦.

جمال على الدهشان: نحو معايير موضوعية لتقييم وترتيب المجلات والدوريات العلمية التربوية ومدى توافرها بها مجلة كلية التربية جامعة المنوفية نموذجا ورقة مقدمة الى اللجنة اللجنة العلمية الدائمة لأصول التربية والتخطيط التربوى الدورة الثانية عشر (٢٠١٦-٢٠١٩) – المجلس الأعلى للجامعات – القاهرة ٢٠١٦.

جمال على الدهشان: نحو مقترحات لتطوير نظم واليات ترقية أعضاء هيئة التدريس بمصر ومافى مستواهم ورقة عمل مقدمة الى الندوة العلمية الاولى لقسم اصول التربية بكلية التربية جامعة الزقازيق "حالة البحث التربوى فى مصر"، المنعقدة يوم الاثنين ٢٠١٥/١٢/٧ .

جمال على الدهشان، هشام بركات بشر حسين: معايير تقييم المجلات العلمية في ضوء بعض المعايير العالمية والاقليمية والمحلية – المجلة الدولية للبحوث فى العلوم التربوية – المجلد ٣ – العدد الثانى .2020 – http://dx.doi.org/10.29009/ijres.3.2.3

المجلس الأعلى للجامعات: فتح باب التقدم للمجلات العلمية التي سيتم إدراجها على قائمة اللجان العلمية بالمجلس الأعلى للجامعات متاح على http://scu.eg/News/181 إعادة تقييم المجلات العلمية المحلية سنويا وفرصة حتى يونيو لتوفيق الأوضاع متاح على https://elgama3a.com/p1859-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA-

المجلس الأعلى للجامعات: تقييم المجلات المصرية والمحلية، قطاع الدراسات التربوية متاح على http://egjournal.scu.eg/university_search_result.php

المجلس الأعلى للجامعات: قواعد ونظام عمل اللجان العلمية لفحص الإنتاج العلمى للمتقدمين لشغل وظائف الاساتذة والاساتذة المساعدين الدورة ١٣ التى اقرت بجلسة المجلس الأعلى للجامعات رقم ٦٩٠ بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٨ والمعدلة فى جلسة المجلس الأعلى للجامعات رقم ٦٩٣ بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٩، القاهرة، ٢٠١٩.

محمد احمد احموده :الاخلال_بشروط_النشر متاح على
https://www.facebook.com/NawahScientific/posts/1622742661141425/

محمود خليفة: تقييم الدوريات العلمية العربية في ضوء المعايير الدولية لقواعد البيانات وأدلة الدوريات: دوريات المكتبات والمعلومات نموذجا – Cybrarians Journal العدد ٤٨، ديسمبر ٢٠١٧.

Gamal Ali El dahshan: Ethics of Scientific Research in the Era of the Fourth Industrial Revolution, Sohag University International Journal of Educational Research Vol. (2): 8-29.